" التَّربية على المواطنة في لبنان بين العقليَّة الشّموليَّة والتَّفكير النّاقد "

ورقة بحثية

ضمن المؤتمر الدولي المدمج :

" تحديّات التربية على المواطنيّة في العصر الرقميّ في ظلّ الأزمات والعولمة "

الذي نظم من قبل الجمعية اللبنانية للتجديد التربوي والثقافي الخيرية برئاسة السيدة ريما يونس بالشراكة مع كلية التربية في الجامعة اللبنانية والجامعة الإسلامية في لبنان والمعهد اللبناني لإعداد المربّين في جامعة القديس يوسف وبالتعاون مع وزارة الثقافة اللبنانية والسفارة الفرنسية (قسم التعاون الثقافي) والمعهد الفرنسي للتربية التقويمية في فرنسا والمجلس الوطني للإعلام المرئي والمسموع وجامعة استانبول ايدين في تركيا – قسم علم الاجتماع وجمعية ديان ومركز تنمية الموارد البشرية للدراسات والأبحاث في برلين والمنتدى العالمي للأديان والإنسانية وجمعية النور للتربية والتعليم وجمعية بلادي والمنتدى العربي لدراسات المرأة والتدريب والأكاديمية المصرية للتربية الخاصة

لبنان – الحدث – مدينة رفيق الحريري الجامعية

اعداد الدكتور أحمد الشحوري

دكتوراه في اللغة العربية وأدابها في اختصاص النقد الحديث

الملخَّص:

ترمي هذه الورقة البحثيَّة، حسب ما يتَّضح في عنوانها، إلى الكشف عن العلاقة العكسيَّة بين العقليَّةِ الشّموليَّةِ – الّتي نحسب أنّها تتحكَّم في فئاتٍ واسعةٍ من المجتمع اللّبنانيّ – والتَّفكيرِ النّاقدِ بوصفه مهارة قد تُشكّل مدخلًا أساسيًّا صحيحًا لتنشئة المتعلّمين على روح المواطنة قيمًا وسلوكًا، وذلك من خلال تدريس مادَّة اللّغة العربيَّة في المرحلة الثّانويَّة.

وعليه، فقد بيَّن الباحث – في هذه الورقة – مفهوم المواطنة المتعدّدة التّعريفات، وأوضح أبعادها، ثمَّ عمد إلى تعريف العقل الشّموليّ، وتفصيل ميزاته، وبعدها عدَّد نتائجه السَّلبيَّة المباشرة في التَّربية على المواطنة. كما عرَّف مهارة التَّفكير النّاقد، وأوضح أهمّيّتها وجدواها في بناء عقليَّة المتعلّمين مرتكزًا على المنطق والتَّحليل الموضوعيّ المجرَّد، كما لجأ إلى تبيان كيفيَّة استثمار هذه المهارة في التَّربية على المواطنة من خلال تدريس اللّغة العربيَّة في المرحلة الثّانويَّة عبر مداخل عمليَّة ملموسة يمكن الرّكون إليها.

إذ إنَّ التَّفكير العقلانيّ القائم على مرتكزات منطقيَّة هو السَّبيل الأنجع إلى إعادة التَّفكير في الهُويَّة الوطنيَّة ببعديها الثّابت والمتحوّل، وإلى منع التَّشرذم الحاصل بفعل العصبيّات الدّينيَّة والسّياسيَّة والمنطقيّة. ولهذا كان الرّهان – في هذه الورقة البحثيَّة – على تمكين المتعلّمين من مهارة التَّفكير النّاقد بما تشتمل عليه من تحليل ومقارنة واستنتاج واتّخاذ مواقف عقلانيَّة...

الكلمات المفتاحيَّة: المواطنة، الحقوق والواجبات، العقل الشّموليّ، التَّربية على المواطنة، التَّفكير النّاقد.

Résumé:

Cette étude vise à découvrir la relation inverse entre la mentalité holistique (l'ensemble)- considérant qu'elle contrôle d'immenses catégories de la société libanaise- et la réflexion critique en tant que compétence pouvant constituer une introduction essentielle et correcte à l'éducation des apprenants sur les principes et les valeurs de la citoyenneté, et cela à travers l'enseignement de la langue arabe au cycle secondaire.

Par conséquent, le chercheur a révélé- dans cette étude- le concept de la citoyenneté ayant plusieurs définitions, et il a illustré ses dimensions, puis il est passé à la définition de la raison holistique, a détaillé ses caractéristiques, et a énuméré ses conséquences négatives directes sur l'éducation à la citoyenneté. Ainsi, il a défini la compétence de la réflexion critique et a expliqué son importance dans la construction de la mentalité des apprenants en se basant sur la logique et l'analyse objective, en plus, il a signalé la façon d'investir cette compétence dans l'éducation à la citoyenneté à travers l'enseignement de la langue arabe dans le cycle secondaire à partir des approches pratiques et concrètes.

La réflexion raisonnable basée sur des fondements logiques est la meilleure façon de repenser à l'identité nationale dans ses deux dimensions fixe et changeante, et d'empêcher la fragmentation due aux fanatismes religieux et politiques et régionaux. C'est pourquoi, la visée de cette étude est de mener les apprenants à maîtriser la compétence de la réflexion critique comportant l'analyse et la comparaison et la déduction et la prise des décisions raisonnables…

Les mots-clés: La citoyenneté, les droits et les devoirs, la mentalité holistique, l'éducation à la citoyenneté, la réflexion critique.

تمهيد:

بعد أن طُوِيَت صفحة المئويَّة الأولى من عمر دولة لبنان الكبير، اكتشفنا أنَّنا إزاء صفحةٍ جديدةٍ تحاصرها دواملُ خبيثةٌ تكاد تخنق وجوده، وتقامر بمستقبله، دواملُ سياسيَّة واقتصاديَّة واجتماعيَّة وثقافيَّة وتربويَّة... وأنَّنا إزاء أوطانٍ متجاورةٍ في رقعةٍ جغرافيّةٍ واحدةٍ كان المأمول أن تكون وطنًا واحدًا، وأنَّنا إزاء هويّاتٍ متقابلةٍ لدى شعوبٍ بذكريات وتواريخ متباينة... وللمفارقة أنَّ التّراكم الزّمنيّ في عمر لبنان – الوطن قد تزامن مع تراجع في نسبة الأمّيّة، ولكنْ، في الوقت نفسه، تزامن مع تزايد في هشاشة ممارسة السّلوك المواطنيّ والامتثال لقيمه؛ وهو ما يُحيلنا إلى إشكاليّةٍ لافتةٍ مفادها أنَّ التَّعليم يكاد يفترق عن التّربيّة، وبناء العقول عن بناء الشَّخصيَّة والهُويَّة الوطنيَّة!

وهذا بدوره يُعيدنا إلى السّؤال الأساسيّ حول دور المدرسة – ضمن المرحلة الثّانويَّة تحديدًا – في التَّنشئة على المواطنة، ودورها في صقل بنية التَّفكير النّاقد القادر على مقاربة القضايا الوطنيَّة الاجتماعيَّة والسّياسيَّة والثّقافيَّة في الحياة كما يقارب المسائل العلميَّة والمنطقيَّة داخل المدرسة ومختبراتها البسيطة في لبنان عمومًا، كيلا يتحكّم العقل الشّموليّ المحصَّن بالمقدّس – في الغالب – بدوافع المواطن اللّبنانيّ وسلوكه في حياته اليوميَّة العمليَّة.

وبناءً على ما تقدَّم، يُعالج الباحث في هذه الورقة البحثيَّة، بالاستناد إلى تقنيّات منهجيَّة من قبيل التَّوصيف والتَّحليل والمقارنة، إشكاليَّةً أساسيَّة هي: "**هل البنية الذّاتيَّة للعقل الشّموليّ تُسهم في تقويض التّنشئة على المواطنة؟ وفي المقابل، كيف يُمكن أن تسهم مهارة التَّفكير النّاقد إسهامًا صحيحًا في تلك التَّنشئة؟**".

ولمقاربة هذه الإشكاليَّة، كان لا بدَّ من الإجابة عن الأسئلة الفرعيَّة الآتية:

- ما العقل الشّموليّ؟ وما أثره في نقض قيم المواطنة؟
- هل التَّفكير النّاقد سبيل ناجع إلى الحدّ من طغيان العقل الشّموليّ في ميادين الحياة اليوميَّة الاجتماعيَّة والثّقافيَّة والسّياسيَّة..؟
- كيف يُمكن تدريب المتعلّمين على اكتساب مهارة التَّفكير النّاقد في تعليم اللّغة العربيّة في المرحلة الثّانويَّة لاستثمارها في التّنشئة على المواطنة؟

أهميَّة البحث وأهدافه:

تتجلّى أهمّيّة هذه الورقة البحثيَّة من خلال أهدافه الآتية:

- توضيح تحدّيات التّربية على المواطنة في لبنان، وبيان المداخل لترسيخها في وعي المواطنين اللّبنانيّين.
- الكشف عن الآليّات الّتي تُمكّن معلّمي اللّغة العربيَّة من إكساب المتعلّمين في المرحلة الثّانويَّة مهارة التَّفكير النّاقد.
- تبيان دور هذه المهارة في التَّنشئة على المواطنة.
- تعريف العقل الشّموليّ، ومقاربة دوره الخطير في هدم الممارسة المواطنيَّة.

أوَّلًا: ما المواطنة؟

1- مفهوم المواطنة:

ثمَّة مقاربات مختلفة لمفهوم المواطنة تبعًا لاختلاف المنطلقات الفكريَّة والإيديولوجيَّة والسّياسيّة لدى الباحثين؛ إذ تُعرَّف المواطنة علميًّا بأنَّها قيمة من قيم السّياسة (politics)، ذلك لأنَّها تعني "العلاقة بين المواطنين في مجتمعٍ ما والدّولة في رباطٍ يجمعهم معًا، وتتَّسم هذه العلاقة بالمساواة في الحقوق والواجبات"[1]. وعليه، فهي "تُحيل في معناها الدّقيق إلى فكرة المشاركة السّياسيّة وحقّ المساهمة في تشكيل الإرادة العامّة. وهي تُشكّل الخاصيّة القانونيّة للفرد الّذي يتمتّع بحقوقٍ يقوم في مقابلها بأداء مجموعة من الواجبات. وهذه الامتيازات – الّتي من بينها حقّ التّصويت، وحقّ التّرشّح إلى الوظائف الانتخابيّة، وحقّ الخدمة في جهاز الدّولة الإداريّ، وحقّ التّملّك، وحرّيّة الرّأي والاعتقاد – تشترك في أنَّ استخدامها يُمثّل عنصرًا لا ينفصل عن عمل النّظام السّياسيّ بأكمله[2]. ولذلك، يرى أبو المجد أنّ الدّستور والقانون يحدّدان المواطنة بكونها علاقةً بين المواطن والدّولة، علاقةً تتضمّن بشكلٍ رئيسٍ المساواة في الحقوق والواجبات بين جميع المواطنين[3]؛ ولذا، فهي تتطلّب أيضًا وجود دولةٍ وطنيّةٍ ترتكز على التّعايش المشترك وعلى توافر ممارسة روح الدّيمقراطيّة الّتي

---

[1] نبيل صموئيل؛ هاني عياد. المواطنة (التَّحدّيات والطّموحات في الدّولة الحديثة). مصر، المكتبة الأكاديميَّة، ط1، 2008، ص13.

[2] سيدي محمّد ولد ديب. الدّولة وإشكالية المواطنة. عمّان، دار كنوز المعرفة للنَّشر والتَّوزيع، ط1، 2010، ص49.

[3] عبد الجليل أبو المجد. مفهوم المواطنة في الفكر العربي الإسلامي. المغرب، أفريقيا الشّرق للنّشر، ط1، 2010، ص13.

تضمن التّساوي في الحقوق والواجبات لدى جميع المواطنين، دولةٍ تعمل على سنّ القوانين وتحرص على تطبيقها لكي يعترف المواطنون – بعضُهم لبعضهم الآخر – بحقوقهم الذّاتيّة، ولكي تُضمَن حقوقهم بشكلٍ قانونيٍّ عادلٍ، فيخضعون حينذاك للقانون على سبيل الاختيار والالتزام الذّاتيّ بالواجب.

ولئن كانت المواطنة تتأسَّس على توازنٍ معقَّدٍ بين الحقوق والواجبات، فإنَّها تتحدَّد عبر الاعتراف بفرديَّة كلّ إنسان وبالانتماء إلى قيمٍ مشتركةٍ يرتكز عليها وجود الجماعة؛ إذ لا وجود لمواطنة من دون غاياتٍ وقيمٍ محدّدةٍ، وهو ما يعني أنَّها ليست مجموعةً من الحقوق والواجبات فحسب؛ فهذه لا يُمْنَحُ المواطنون إيّاها بوصفها امتيازاتٍ إلّا من حيث كونهم يشعرون بانتمائهم إلى جماعةٍ تحكمها قيم يتقاسمها الجميع[4]. لذلك، يُعدُّ وعيُ قيم المواطنة والانتماء الذّاتيّ إلى قيمٍ وطنيَّة جامعةٍ والتّطلّع إلى مصيرٍ مشتركٍ شرطًا أساسيًّا لتحقيق فاعليَّة المواطنة لدى المواطن. فنقرأ لدى الباحث "بدوي"، في هذا السّياق، أنَّ المواطنة تعني "أن يعرف الفرد حقوقه ويؤدّي واجباته من طريق التّربية الوطنيَّة، وتتميَّز المواطنة بنوع خاصّ من ولاء المواطن لوطنه وخدمته في أوقات السّلم والحرب، والتّعاون مع المواطنين الآخرين من طريق العمل المؤسّساتيّ والفرديّ الرّسميّ والتّطوّعيّ في تحقيق الأهداف الّتي يصبو لها الجميع، وتوحّد من أجلها الجهود، وترسم الخطط وتوضع الموازنات"[5]. وهذا يقودنا إلى التَّعريف الَّذي يُقدّمه علم الاجتماع؛ فالمواطنة تعني، من منظور علم الاجتماع، "مكانة أو علاقة اجتماعيّة تقوم بين فرد طبيعيّ ومجتمع سياسيّ (دولة)، ومن خلال هذه العلاقة يُقدّم الطّرف الأوّل الولاء، ويتولّى الطّرف الثّاني الحماية، وتتحدّد هذه العلاقة بين الفرد والدّولة عن طريق القانون"[6]. ويُقدّم المركز التَّربويّ للبحوث والإنماء في لبنان تعريفًا شاملًا مركَّبا يرتكز إلى الأبعاد السّياسيَّة والقانونيَّة والاجتماعيَّة والوجدانيَّة وفق الآتي: "المواطنيَّة هي ظاهرة مركَّبة من وضعيَّة قانونيَّة وحقوقيَّة ومن فعل ارتباطٍ. فالوضعيَّة القانونيَّة والحقوقيَّة تجعل المواطن، بالمعنى السّياسيّ، ذا صفةٍ تشريعيَّةٍ أصليَّةٍ في وطنٍ محدَّدٍ بذاته، ومنخرطًا في منظومة الحقوق والواجبات المتوافق عليها في العقد السّياسيّ والاجتماعيّ الَّذي ارتضته الجماعة الوطنيَّة. وأمّا فعل ارتباط المواطن وجدانيًّا بوطنٍ محدَّدٍ بذاته، فيترتَّب عليه أن يحمل هُويَّته ويُسمّى باسمه وينتمي إليه، ويلتزم قيمه وأخلاقه، ويُدافع عن سيادته ويعمل لإعلاء شأنه"[7].

---

[4] سيدي محمّد ولد ديب. الدّولة وإشكالية المواطنة. مرجع سبق ذكره، ص55.

[5] أحمد زكي بدوي. معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية. بيروت، مكتبة لبنان، ط1، 1982، ص62.

[6] محمَّد عاطف غيث. معجم علم الاجتماع. الإسكندريَّة – مصر، دار المعرفة الجامعيَّة، لا. ط، 1995، ص56.

[7] لجنة التَّربية على المواطنيَّة. الإطار المرجعيّ للتَّربية على المواطنيَّة. بيروت، المركز التَّربويّ للبحوث والإنماء، ط1، 2021، ص8.

بناءً عليه، نرى أنَّ المواطنة لا بدَّ لها من أن تتجلّى في السّلوك والممارسة في الحياة اليوميَّة على شتّى الصّعد الاجتماعيَّة والسّياسيَّة والاقتصاديَّة والوجدانيَّة والثّقافيَّة...؛ لأنَّ دفء الشّعور بحبّ الوطن غير كافٍ وحده للنّهوض بالوطن وصنع حاضره ومستقبله. ولذلك فهي ترتكز على جملةٍ من القيم والمشاعر الوطنيَّة الَّتي تشتغل ضابطةً للسّلوك والأداء كي تعصم المواطن ممّا يُسيء إلى الهويَّة الوطنيَّة الَّتي ينتمي إليها، أو إلى الوطن شعبًا وأرضًا ومؤسّساتٍ، وكي تضبط التزامه الواجباتِ الوطنيَّةَ المترتَّبةَ عليه، وتُراقب وتُسائِل وفاء الدّولة له بحقوقه السّياسيَّة والقانونيَّة والاقتصاديَّة والاجتماعيَّة... ويُمكننا قياس مؤشّر المواطنة في لبنان من خلال جملة مؤشّرات، لعلَّ أبرزها: التَّعصّب الطّائفيّ والمذهبيّ، قضايا حقوق المرأة، الالتزام بدولة القانون، تكافؤ فرص العمل على أساس الكفاءة، احترام الحرّيّات العامّة والخاصّة، استقلال القضاء، مدنيَّة الأحزاب السّياسيَّة، الوراثة السّياسيَّة، حجم تداول السّلطة، مستوى المحاسبة والمساءلة، التَّعدّي على الممتلكات العامَّة والبيئة... إذ يمكن أن تعدّ هذه المؤشّرات جميعًا مداخل أساسيَّة لقياس مستوى المواطنة في وعي المواطنين وممارساتهم اليوميَّة، وقياس مدى حضورها في بنية العمل المؤسّساتيّ لدى الدّولة اللّبنانيَّة.

2- أبعاد المواطنة:

تختلف أبعاد المواطنة باختلاف المقاربات الَّتي تُقارَب بها ما بين مقاربات سياسيَّة وقانونيَّة واجتماعيَّة واقتصاديَّة ووجدانيَّة... غير أنَّ تتبّع التّعريفات السّابقة يُظهر أنَّها كلٌّ مركَّب أو منظومة معقَّدة تشتمل على قيم متنوّعة تُشكّل وعي المواطنين السّياسيّ والثّقافيّ والحضاريّ. ولذلك فللمواطنة أبعادٌ شتّى: البعد القانونيّ ويعني المساواة بين المواطنين في الحقوق والواجبات، والبعد السّياسيّ ويعني المشاركة في الحياة السّياسيَّة العامَّة، والبعد الاجتماعيّ ويعني جودة الخدمات العامَّة والعدالة الاجتماعيَّة بين المواطنين، والبعد الثّقافيّ الَّذي يعني الحقّ في التَّعبير عن الخصوصيَّة الثَّقافيَّة، والهُويَّة، والذّات المتميّزة[8].

ثانيًا: العقليَّة الشّموليَّة: ومحنة المواطنة:

أ- مفهوم العقليَّة الشّموليَّة:

[8] سامح فوزي حنين. المواطنة والإعلام التّمويّ. مصر، مطبعة سيوبرس – الهيئة القبطيَّة الإنجيليَّة للخدمات الاجتماعيَّة، لا. ط، 2009، ص6.

العقليَّة الشّموليَّة أو العقل الشّموليّ عقلٌ كلّيّ عقديّ يتعالى على الحقيقة العلميَّة، وعلى المنطق العقلانيّ في كثيرٍ من الأحيان، وإن كان لا يُلغيه؛ بل يستثمره ويُوظّف أدواته من التَّحليل والمقارنة والمحاججة والتّأمّل والتَّفسير والتّأويل... حتّى يُسوّغ بعض طروحاته في وجه الطّرح الآخر. وهنا لا بدَّ من التَّمييز بين العقل الشّموليّ التَّأسيسيّ الفاعل الَّذي يمكن تحديده بالعقل المقدَّس في مجال المعتقدات الدّينيَّة والسّياسيَّة، والعقل الشّموليّ المنفعل الَّذي يتلقّى خطاب العقل الأوَّل.

ب-ميزات العقل الشّموليّ:

يتميَّز العقل الشّموليّ بمجموعة من الميزات الَّتي تُميّزه من العقل المنطقيّ الموضوعيّ المجرَّد؛ فهو:

- **عقل عقديّ متعالٍ:** يرى أنَّه هو المرجعيَّة المركزيَّة للحقيقة الَّتي تتعالى على مرجعيَّة الحقيقة العلميَّة؛ إذ يُنشئ وجوبًا أو منعًا يُلزم بهما ذوي الإيمان به من غير حاجةٍ إلى برهانٍ خارجيٍّ يُثبت صدق خطابه، بل يكفي أن يقول: "يجب" أو "يُمنَع" ليُنشئ طاعةً يمتثل لها المؤمنون به، حتّى من غير أن يُدركوا مقاصده وغاياته أحيانًا؛ لأنَّهم يرون أنَّ وجاهة حجَّيته ذاتيَّةٌ تصدر من داخله، وأنَّ الصّدق لا ينفكّ عنه، وهذا على الخلاف من العقل العلميّ الموضوعيّ الَّذي يكشف عن المعرفة الموضوعيَّة، أو بمعنى آخر عن "معرفة ما يكون، فتُرشدنا إلى التَّفكير في ما يجب أن يكون، وإن كانت العمليَّة ليست آليَّة، ولا تقوم على الصَّلة الضّروريَّة بين ما هو كائن وما يجب أن يكون"[9]؛ وذلك يعني أن المعرفة الموضوعيَّة بحدّ ذاتها تُعدُّ شرطًا قد يُحفّز الإنسان ذاتيًّا على الامتناع أو الوجوب بخلاف المعرفة العقديَّة الشّموليَّة في كثيرٍ من الأحيان.
- **عقل أخلاقيّ:** إذ يرتكز هذا العقل الكلّيّ على جملة مبادئ أخلاقيَّةٍ تُؤمّن لخطابه المصداقيَّة والقبول على قاعدة الانحياز إلى الحقّ والخير ونبذ الباطل والشّرّ وفق ما يؤمن به أتباعه، ويتضمَّن قيمًا أخلاقيَّةً تضبط العلاقة بالآخر على أساس الحوار والاعتراف باختلافه شريطة أن يبقى خطابه "مضبوطًا" ضمن سقفٍ لا يُهدّد سلطته المعرفيَّة الضّابطة لإيقاع تلك العلاقة.
- **عقلٌ أُحاديّ:** يرى العالم موزَّعًا في فسطاطين: فسطاط الخير وفسطاط الشّرّ، فسطاط يستمدّ الحقّ من نور الحقيقة الكلّيّة الَّتي يُقدّمها وفسطاط الباطل المستمدّ من ظلمة الجهل والعجز.

---

[9] إريك فروم. المجتمع السّويّ. ترجمة: محمود منقذ الهاشميّ. اللّاذقيَّة – سوريا، دار الحوار للنَّشر والتَّوزيع، ط1، 2015، ص54.

- **عقلٌ ذو فجوات غير منطقيَّة وغير موضوعيَّة:** إذ يُدرك هذا العقل الكّليّ طبيعتَهُ الّتي يتخللها فجواتٌ غير عقلانيَّة وغير مسوّغة منطقيًّا، كما يُدرك طبيعة العقل الشّموليّ الآخر الّذي يختلف عنه ولا يُماثله في الاعتقاد والطّرح اللّذين يُقدّمهما؛ ولذلك يعمد إلى استغلال هذه الفجوات لدى الآخر ليُجليَ بقوَّةٍ الحقيقة الّتي يدعو إليها متكئًا على ثغرات الآخر أكثر من اعتماده على وجاهة منطقه الدّاخليّ أحيانًا؛ وعليه تجده يُمارس أعلى درجات النّقد العقلانيّ والمحاججة المنطقيَّة في تفنيد خطاب العقل الشّموليّ الآخر المختلف عنه.

- **عقلٌ تبشيريّ:** إذ يُحاول هذا العقل دائمًا استثمار فجوات العقل الشّموليّ الآخر من أجل تحقيق "الفتح المعرفيّ والعقديّ" فيه، ومن أجل استقطاب أتباعه و"هدايتهم" و"إرشادهم" إلى الحقيقة الخصبة الممتلئة وضوحًا وسطوعًا وفق ما يرى هو. وبما أنَّ العقل الشّموليّ المقابل ذو نزوعٍ تبشيريّ مماثل، فهذا يفتح فضاء الاختلاف على الصّراع والخصومة بهدف إلغاء أحدهما الآخر، وإقصائه.

- **عقلٌ منغلق على ذاته:** لئن كان هذا العقل الشّموليّ في انفتاحه على الآخر ذا نزوعٍ تبشيريّ، فإنَّه في ارتداده إلى ذاته ذو نزعة انغلاقيَّة انعزاليَّة؛ ولذلك تجده مهجوسًا قلِقًا من الانفتاح على قراءة خطاب الآخر خارج الصّورة النّمطيَّة الّتي يُكرّسها هو عنه، ولا يأبى التّصريح بالحذر من الخطاب الآخر، بل بالمجاهرة بمنع قراءته خوفًا من وقوع أتباعه بـ"الضّلال" و"الانحراف"؛ ولذلك يعيش هذا العقلُ حالةَ تعبئةٍ مستمرّة، فيُعزّز لدى أتباعه الخوفَ من الآخر صونًا لكيانه وسلطته، بل إنَّه يبثّ أيضًا روح الخوف والقلق الذّاتيّين لدى هؤلاء الأتباع متى حاولوا مساءلة طروحاته مساءلةً منطقيَّةً عقلانيَّةً موضوعيّةً مجرّدةً، ليتّهم الصّوتُ الدّاخليُّ المفكّرُ نفسَهُ بأنَّه "صوتُ غوايةٍ" و"وسوسةٌ شيطانيَّةٌ" و"ضعفُ عقيدةٍ"!

- **عقلٌ إقصائيّ وذو نزوعٍ خلاصيّ:** نظرًا إلى أنَّ هذا العقل الشّموليّ يرى أنَّ خطابه يتضمَّن الحقيقة الكلّيّة الكاملة الّتي ترتفع على النّسبيَّة المعرفيَّة، وأنَّه خطابٌ يحمل بشرى الخلاص للأتباع المؤمنين به، فإنَّه يسعى سعيًا حثيثًا إلى إقصاء المختلف عنه؛ لأنَّه يُؤخّر تحقيق مشروعه الخلاصيّ الكبير ويُعيق سيادته. ولذلك قد لا يجد حرجًا في توظيف العنف اللّفظيّ، بل الجسديّ المادّيّ أحيانًا، وممارسة التّحقير والازدراء والتّهميش بحق الآخر المختلف لحثّه على هجر الاختلاف والتّماثل معه، إلى درجةٍ تجعل أتباعه "يترفّعون" عن الإصغاء إلى خطاب الآخر المختلف الّذي لا يتردّدون في أن يَسِمُوْهُ بـ"الهرطقة" و"الجهالة".

- **عقلٌ ماضويّ:** يرى هذا العقل الكلّيّ أنَّ زمن تأسيس خطابه الأوّل زمنٌ مقدَّسٌ؛ وعليه، يُعدّ التّقدّم الزّمنيّ انحرافًا عن المثال الأوّل، وعامل انحطاطٍ ونكوصٍ على عكس المنظور الحداثويّ إلى الزّمن وسيرورته.

- **عقل قهريّ سلطويّ:** نتيجة الميزات المذكورة جميعها آنفًا، فإنَّ هذا العقل يُمارس سلطةً قهريَّةً على أتباعه مستفيدًا من تعزيزه قناعةً ذاتيَّةً لديهم بقصور عقولهم عن إدراك غاياته ومقاصده الرَّفيعة. ولذا، فهم يمتثلون طائعين حتّى لو لم يقتنعوا ببعض طروحاته في أحيانٍ كثيرة؛ ذلك "أنَّ الشَّخص الَّذي تخلّى عن استقلاله الدّاخليّ وخضع لسلطةٍ يميل – حسب ما يرى "إيريك فروم" – إلى إحلال تجربة السّلطة محلّ تجربته"[10].

ج- أثر العقل الشّموليّ في التَّحكّم بالسّلوك المواطنيّ في لبنان:

إنَّ الأثر التّلقائيّ لبنية العقل الشّموليّ المتحكّم بسلوك المواطنين اللّبنانيّين، على تفاوتٍ بينهم، يتجلّى في الارتكاس الوطنيّ، وضعف قيام دولة الحقّ والواجب، ونشوء هُويّات بديلةٍ متصارعة، وهيمنة الخطاب الطّائفيّ والمذهبيّ، وتعزيز شعور الخوف من الآخر، وفرز المناطق على أساس الهُويَّة الدّينيَّة والسّياسيَّة (مناطق"نا" في مقابل مناطق"هم")، وضعف الاندماج الوطنيّ، واحتدام الصّراع بين مكوّنات الوطن المختلفة بين الفينة والأخرى، والارتهان للخارج، والتَّعصّب الأعمى، وضعف تداول السّلطة، وضعف المساءلة والمحاسبة، واستمرار الوراثة السّياسيَّة... **ولكنْ، علامَ يُعوَّل في التَّخفيف من حدَّة الآثار السَّلبيَّة للعقل الشّموليّ في التَّربية على المواطنة؟**

ثالثًا: التَّفكير النّاقد مدخلًا إلى التَّربية على المواطنة:

لا تُكتسَب المواطنة بالوراثة، ولكنْ يكتسبها الفرد بالتّربية والتَّعليم؛ ومن الواضح أنَّ ثمَّة وسائط متعدّدة تؤدّي أدوارًا متفاوتة في تكوين الفرد وصقل شخصيَّته من قبيل الأسرة، والمدرسة، والجمعيّات الكشفيَّة، والإعلام، ووسائل التّواصل... ولكنّنا في هذا الإطار، ينصبّ تركيزنا على دور المدرسة في التَّنشئة على المواطنة، وذلك من خلال العناية بتدريب المتعلّمين على التَّفكير النّاقد بوصفه مدخلًا إلى الحدّ من استفحال العقليَّة الشّموليَّة.

(10) E. Fromm. Man for Himself. London, Routledge & Kegan Paul, 1987, p201.

إذ إنَّ البحث عن الحلول المقترحة للتَّخفيف من عواقب العقل الشّموليّ قد يجعلنا نسارع إلى القول بضرورة التَّخلّص منه، واستبدال العقل المنطقيّ العلميّ به؛ ولكنْ بما أنَّ ذلك (أي التَّخلّص من العقل الشّموليّ كلّيًّا) يكاد يكون مستحيلًا حتّى في البلدان المتقدّمة، فإنَّ العمل على تعزيز التَّفكير النَّاقد يُعدُّ مدخلًا أساسيًّا وفاعلًا في التَّربية على المواطنة للحدّ من طغيان هذا العقل الشّموليّ، ومحاولة فصله عن التَّحكُّم بممارسة السّلطة، والعمل على بناء دولة الحقّ والواجب المؤسَّسة على طابعٍ مدنيٍّ وطنيّ.

أ- تعريف مهارة التَّفكير النّاقد:

تُعدّ هذه المهارة من مهارات التَّفكير العليا الَّتي تُكتَسَب بالتَّربية والتَّعليم، والَّتي يلجأ إليها الفرد في تعامله مع الكثير من مواقف الحياة المختلفة. ولئن تعدَّدت تعريفات هذه المهارة، فإنَّ معظمها يربط مفهومها بالقدرة على التّقويم وإصدار الأحكام أو تقديم الحلول للمشكلات بناءً على العقل والمنطق والتَّأمُّل... إذ يُعرّفها "فشير" بقوله: "إنَّ التَّفكير النّاقد هو نوعٌ من تفكيرٍ مُقوَّمٍ يتطلَّب تفكيرًا ناقدًا وتفكيرًا مبدِعًا في آنٍ معًا، ويهتمّ خاصَّة بالتَّعليل والحجَّة اللَّذين يدعمان اعتقادًا أو مجرى عملٍ ما"[11]. ولذلك، فالغرض من التَّفكير النّاقد يهدف إلى اتّخاذ القرارات وإيجاد حلّ للمشكلات الحياتيَّة والوطنيَّة على أسسٍ عقلانيَّة، كما يهدف إلى تحليل الاعتقادات وتقويمها لتمييز ما هو مقبول منها وما هو غير مقبولٍ وفقًا لمعايير عقليَّة خالصة[12]؛ لأنَّ "وظيفة العقل هي ترقية الحياة" حسب "هوايتهد"[13]. ويُركّز "ناسيش" عن المعايير الَّتي يجب أن تَسِمَ التَّفكير النّاقد، فيُحدّدها بسبعةٍ هي: "الوضوح، الدّقّة، الأهمّيَّة، الاكتفاء (الكفاية)، العمق، الاتّساع، الضَّبط"[14]، وهذه المعايير من شأنها تمييز التَّفكير النّاقد من غير النَّاقد بصورةٍ بيّنةٍ.

ب- خطوات مهارة التَّفكير النّاقد:

---

(11) آلِك فِشَرْ. التَّفكير النّاقد. تعريب: ياسر العَيْتي. الرّياض – المملكة العربيَّة السّعوديَّة، دار السّيّد للنَّشر، ط1، 2009، ص30.

(12) عصام زكريّا جميل. المنطق والتَّفكير النّاقد. عمّان – الأردن، دار المسيرة للنَّشر والتَّوزيع، ط1، 2012، ص196.

(13) A. N. Whitehead. The Function of Reason. Boston, Beacon Press, 1967, p4.

(14) جيرالد ناسيش. تطبيق التَّفكير الشّامل. ترجمة: راتب جليل صويص. بيروت – لبنان، الدّار العربيَّة للعلوم، ط1، 2006، ص203.

يُمكن تحديد الخطوات الّتي ينبغي للمتعلّم اتّباعها في تعلّم مهارة التّفكير النّاقد حسب ما حدّد الكثيرون من الباحثين التّربويّين وفق الآتي:

- جمع سلسلة من الدّراسات والبحوث والمعلومات والوقائع المتّصلة بموضوع الدّراسة.
- استعراض الآراء المختلفة المتّصلة بالموضوع.
- مناقشة الآراء المختلفة لتحديد الصّحيح منها وغير الصّحيح.
- تمييز نواحي القوّة ونواحي الضّعف في الآراء المتعارضة.
- تقويم الآراء بطريقة موضوعيّة بعيدة من التّحيّز والذّاتيّة.
- البرهنة وتقديم الحجّة على صحّة الرّأي أو الحكم الّذي تتمّ الموافقة عليه.
- الرّجوع إلى مزيدٍ من المعلومات إذا ما استدعى البرهانُ والحجّةُ ذلكَ وصولًا إلى النّتيجة المنطقيّة المسوّغة موضوعيًّا[15].

ج–أهمّيّة التّفكير النّاقد:

تتجلّى أهمّيّة التّدريب على مهارة التّفكير النّاقد من خلال ما يُفترَض أن تؤدّي إليه من نتائج؛ فمن نتائجها المهمّة:

- تجعل الأفراد أكثر صدقًا مع ذواتهم، من خلال الحكم النّقديّ تجاه المعتقدات لطرح الخاطئ، والتّمسّك بالصّائب.
- تُساعد المتعلّم في تحليل الأفكار والمعلومات الّتي يتلقّاها، وفي تقويمها وفحصها لتجنّب التّصديق السّاذج لكلّ ما يسمعه أو يقرؤه.
- تُنمّي لدى المتعلّم روح البحث والتّساؤل والتّحرّي، وعدم التّسليم من دون تحقّق وتمحيص.
- تُعزّز لدى المتعلّم القدرة على التّعلّم الذّاتي، وتقديره ذاتَهُ ومنجزاته.
- تجعل المتعلّم أكثر استقلالًا في تفكيره وعقائده، وأكثر تحرّرًا من التّبعيّة للآخرين.
- تُطوّر مهارة الإصغاء إلى الآخرين وتفهّمهم وتقبّل اختلافهم وتنوّعهم.
- تُشجّع على خلق بيئة وطنيّة يسودها الحوار والتّواصل والتّفاهم بدلًا من القطيعة والانعزال والتّناحر.

---

[15] عصام زكريّا جميل. المنطق والتّفكير النّاقد. مرجع سبق ذكره، ص197.

- تُسهم في بناء شخصيَّة موضوعيَّة إيجابيَّة فاعلة في المجتمع تتّخذ المواطنيَّة الحقيقيَّة أساسًا لها في تعاملها مع القضايا الوطنيَّة.
- تُمكّن المتعلّم من حلّ المشكلات بعقلانيَّة وتُحفّزه على التَّفكير الإبداعيّ واتّخاذ القرارات الذّاتيَّة بثقةٍ وفاعليَّةٍ[16].

أمّا "براون" و"كيلي" فيُشيران إلى أهمّيّة مهارة التَّفكير النّاقد من خلال ربطها بالقدرة على توجيه الأسئلة النّاقدة؛ إذ تكمن تلك الأهمّيّة تمكين المتعلّم من:

- "الوعي بمجموعةٍ من الأسئلة النّاقدة المترابطة؛
- القدرة على طرح الأسئلة النّاقدة والإجابة عنها بأسلوبٍ مناسبٍ؛
- الرَّغبة في استخدام الأسئلة النّاقدة بفعاليَّة"[17].

لذلك، فإنّ التَّفكير النّاقد تبرز أهمّيّته في تمكين المتعلّمين من مهارات التَّحليل، والنَّقد العقليّ، والمقارنة، والاستنتاج... بعيدًا من التَّعصّب والأهواء، ولا سيّما في بناء المواقف ذات البعد الوطنيّ سياسيًّا واجتماعيًّا وثقافيًّا...

د- كيف يُمكن العمل على التَّربية على المواطنة من خلال استثمار تدريب المتعلّمين على مهارة التَّفكير النّاقد ضمن مادّة اللّغة العربيَّة في المرحلة الثّانويَّة؟

في البداية، ينبغي التَّشديد على أهمّيَّة تضمين جميع الموادّ التَّعليميّة أهدافًا تربويَّة ذات غايات ترتبط بالتَّربية على المواطنيَّة، وعدم اقتصار ذلك على مادّة التَّربية الوطنيَّة.

وبالعودة إلى السّؤال المطروح، فإنَّنا نُشير إلى ميزة خاصَّة يوفّرها تدريس اللّغة العربيَّة في التَّعليم الثّانويّ لتعزيز مهارة التَّفكير النّاقد واستثمارها في التَّربية على المواطنة. ولعلَّ ما يمكن لحظه هو محتوى المنهاج الَّذي يتضمَّن نصوصًا غنيَّة تتَّصل بالمشاعر والقيم الوطنيَّة، وبمسألة الهُويَّة والتّراث، والتَّطلّع إلى النّهوض الحضاريّ، وتبيان العلاقة ما بين التّراث والحداثة، كما تتّصل بحقوق الإنسان مثل قيم الحرّيَّة

---

[16] مصطفى قسيم الهيلات. كيف تكون مفكّرًا ناقدًا لامعًا. الأردن، مركز ديبونو للنَّشر والتَّوزيع والطّباعة، ط1، 2013، ص239.

[17] إم. نيل براون؛ ستيوارت إم. كيلي. توجيه الأسئلة الصَّحيحة (دليل للتَّفكير النّاقد). المملكة العربيَّة السّعوديَّة، مكتبة جرير، ط1، 2014، ص2.

والدّيمقراطيَّة والعدالة الاجتماعيَّة... لذلك يمكن التَّأسيس على هذا المضمون الهادف لتدريب المتعلّمين على التَّفكير النّاقد من خلال تدريبهم على المهارات التَّعليميَّة الأساسيَّة: الإصغاء، التّكلّم، القراءة، الكتابة.

إذ يقترح الباحث مداخل عمليَّة لاستثمار مهارة التَّفكير النّاقد في التَّربية على المواطنة من خلال تدريس مادَّة اللّغة العربيَّة منطلقين من خبرتنا العمليَّة في هذا المجال:

- يُمكن في مجال التَّعبير الكتابيّ التَّركيز على مناقشة القضايا الوطنيَّة المعيشة المتّصلة بالجانب الاجتماعيّ والسّياسيّ والاقتصاديّ والثّقافيّ، بدل التَّركيز على موضوعاتٍ لا تمسّ قضايا المتعلّم الواقعيَّة الَّتي يُعايشها في حياته العمليَّة.
- تعزيز مهارة تقبّل الرّأي المختلف والانفتاح على الآخر من خلال الإصغاء إلى جميع المتعلّمين بتساوٍ وعدلٍ على اختلاف مستوياتهم، ومنحهم فرصًا متكافئةً للتَّعبير عن أفكارهم ومشاعرهم بصورةٍ تُراعي الفروقات الفرديَّة ما بينهم.
- تدريب المتعلّمين على النّقاش والتَّحليل النّاقدين ضمن مجال التَّعبير الشَّفهيّ في موضوعاتٍ ترتبط بقضايا وطنيَّة.
- الحرص على تنمية روح الدّيمقراطيَّة والاختيار الذّاتيّ والمشاركة المسؤولة من خلال تنظيم مجلسٍ لإدارة الصّفّ ينتخبه المتعلّمون.
- تعزيز مهارة التّواصل ومهارات النّقاش وحلّ المشكلات والتّقويم لدى المتعلّمين بطريقة واعية ومنطقيَّة، من خلال تنظيم نشاطات ترتبط بمناسبات وطنيَّة وقوميَّة كالحرص على الأنشطة الصّفّيَّة وغير الصّفّيَّة الَّتي تتناول الجدوى الثّقافيَّة والحضاريَّة من الاهتمام باللّغة العربيَّة على سبيل المثال.
- تعزيز قدرة المتعلّمين على المناظرة المنطقيَّة بما تتطلَّبه من مهارات القدرة على الإصغاء والكلام والتَّحليل والمقارنة والتّواصل والتّفاعل والثّقة بالذّات وتقبّل الآخر والمحاججة والمنطق والرّدّ العقلانيّ... ويمكن تحقيق ذلك، على سبيل المثال، في المحور الخاصّ بالحداثة العربيَّة وعلاقتها بالنّهوض الحضاريّ المنشود.
- إعادة نقاش بعض القضايا التّراثيَّة الواردة في الكتب المدرسيَّة، وربطها بمفهوم الدّولة والحقّ والواجب والحرّيَّة والمساواة والعدالة الاجتماعيَّة من قبيل قضيَّة التَّمييز العنصريّ الممارس بحقّ عنترة بن شدّاد العبسيّ أو قضيَّة ثورة الزّنج في العصر العباسيّ على سبيل المثال، وعدم الاكتفاء بسياقهما التّاريخيّ السَّرديّ، بل فتح نافذة من خلالها على قضايا المتعلّمين المعاصرة.
- تدريب المتعلّمين على اكتشاف بعض المغالطات غير المنطقيَّة الَّتي لا تستند إلى حجَّةٍ عقلانيَّةٍ موضوعيَّةٍ قنعةٍ ولا سيّما ما يتّصل منها بقضايا الوطن من اجتماعيَّة وفكريَّة وسياسيَّة... وذلك

عبر طرح بعضها ضمن قصّة مقروءة أو مسموعة، ثمّ الطّلب إليهم اكتشافها، ومناقشتها، وإعادة تصويبها على أسسٍ عقلانيّة، واتّخاذ موقفٍ منها.

- إعادة طرح بعض المسائل الّتي كادت تكون مسلّمات بفعل التّراكم التّاريخيّ الممسوس بصبغةٍ دينيّةٍ من قبيل: هل الفقر والغنى قدر غيبيّ أم إنّهما نتاج بشريّ؟ ما الموقف من دخول الأندلس: أهو احتلال أم فتح دينيّ وقوميّ؟ ولماذا؟
- استثمار استراتيجيّتَي الرّحلة التّعلّميّة والتّعلّم من خلال المشروعات في تعزيز القيم الوطنيّة وتنمية المهارات العقليّة العليا المتّصلة بحلّ المشكلات والتّخطيط والتّقويم الذّاتيّ... وذلك، على سبيل المثال، في المحور الخاصّ بثنائيّة الرّيف والمدينة.

ولكنْ، يبقى السّؤال المطروح: هل التّفكير النّاقد مدخل عمليّ وفاعل إلى بناء شخصيّة مواطنٍ لبنانيّ يتحرّر من سلطة انتماءاته الموروثة الأولى غير المعلّلة منطقيًّا؟

وفي سياق الإجابة عن ذلك، لا يمكننا أن نغفل عن التّجربة التّاريخيّة لدولة المواطنة، دولة الحقّ والواجب الّتي مرّت بها أوروبا؛ إذ لم يكن من قبيل الصّدفة تهاوي المنظومة الفكريّة الشّموليّة التّقليديّة على مختلف الصّعد منذ اكتشاف العالم الفلكيّ الإيطاليّ "غاليلو" أنّ الشّمس مركز النّظام الكونيّ، وأنّ الأرض ليست مسطّحة مكرّسًا بذلك مرجعيّة العقل والعلم التّجريبيّ في تقرير الحقيقة، لتهتزّ الأرض تحت سلطة العقل الشّموليّة المحاط بهالة القداسة الّذي كان سائدًا سيادةً مطلقةً.

وعليه، فإنّنا نرى أنّ تشكيل الهُويّة الفرديّة والوطنيّة لدى المواطنين اللّبنانيّين لا محيص له عن الاستناد إلى معطيات التّجربة التّاريخيّة المعاصرة الحاضرة، والنّظر إليها من منظور عقلانيّ يُراعي مبدأ التّكافؤ والمساواة في الحقوق والواجبات بين الجميع، بدلًا من الاستناد إلى معطيات تاريخيّة غابرةٍ لا تُسهم إلّا في تعزيز الفرقة والانقسام الوطنيّ ولا سيّما في ظلّ استثمار قادة الأحزاب الطّائفيّة بنية العقليّة الشّموليّة في كثير من الأحيان.

الاستنتاج:

يتبيّن، إذًا، أنّ بنية العقل الشّموليّ بطبيعتها تحمل إرهاصات تهميش التّربية على المواطنيّة، غير أنّ تعزيز مهارة التّفكير النّاقد يمكن أن يحدّ من طغيان هذا العقل حتّى لا يتحكّم بسلوك المواطنين بما يؤدّي إلى تقويض الهُويّة الوطنيّة الواحدة. ومع ذلك، فإنّ هذا الاستنتاج يدعونا إلى مزيدٍ من الأسئلة الإشكاليّة من قبيل: كيف ينجح العقل الشّموليّ حتّى في تجيير التّفكير النّاقد لتعزيز حضوره في بعض الأحيان؟ إذ كيف نُفسّر أنّ

ثمَّة شريحةً واسعةً من ذوي الاختصاصات العلميَّة الموضوعيّين جدًّا في المختبرات التَّجريبيَّة ينصاعون للعقل الشّموليّ كلّيًّا في مقاربة القضايا الوطنيَّة والسّياسيَّة والدّينيَّة والاجتماعيَّة؟

وهذه الأسئلة وغيرها إنّما تؤكّد جدوى إصلاح العقل الشّموليّ من داخله أكثر من جبهه وإقصائه إقصاءً صداميًّا من خارجه، وذلك من خلال الاحتكام إلى النّقد العقلانيّ الّذي لا بديل منه.

الخاتمة:

في ختام هذه الورقة البحثيَّة، تُوجَز أبرز النّتائج الّتي توصَّل الباحث إليها، والّتي تكشف عن أثر العقليَّة الشّموليَّة في سلوك المواطن اللّبنانيّ المرتبط بأبعاد المواطنة، وعن دورها في تكوين نظرة الذّات إلى الآخر الشّريك في الوطن – لبنان، كما تكشف عن المأمول تحقيقُهُ جرّاء تعزيز مهارة التَّفكير النّاقد لدى المتعلّمين/ المواطنين على اختلاف أطيافهم وانتماءاتهم الثّقافيَّة والدّينيّة والسّياسيَّة والمناطقيَّة... في لبنان. فمن أبرز تلك النّتائج ما يأتي:

- تبيان أنَّ العقليَّة الشّموليَّة – إذا استحكمت – تؤدّي إلى أن يُشايع أفرادُ هذه الجماعة أو تلك "كبيرَهُمْ" أو "زعيمَهُمْ" النّاطقَ باسم العقل الشّموليّ الكلّيّ تبعيَّةً عمياءً، فيمتثلون لنداء الجماعة بناءً على "مصداقيَّة" ما يصدر من "كبيرها" وعلى "ثقتهم به" بغضّ النّظر عن وجاهة الحجّة العقليَّة الّتي يسوقها؛ وهذا ما يُعطّل أسباب الاندماج بين أبناء الوطن الواحد بالاعتماد على مشتركاتٍ عقليَّة ومصالح جامعةٍ؛ لأنَّ الحقيقة الّتي يؤمن بها أتباع كلّ جماعة لا تُستَمَدُّ من جملة معطيات واقعيَّة موضوعيَّة، لتبقى (الحقيقة) بذلك أسيرة هذه المرجعيَّة العقديَّة أو تلك، ومن ثم تغيب

المرجعيَّة الوطنيَّة المشتركة، وتعلو الحواجز والاختلافات العصبيَّة (الطّائفيَّة أو الحزبيَّة) غير المسوَّغة عقليًّا بين تلك المرجعيّات بشكلٍ شبه نهائيّ.

- لمّا كان العقل الشّموليّ يرى أنَّ الحقيقة الّتي يُقدّمها كلّيّة ونهائيَّة وثابتة تتخطّى المتغيّرات الزمانيّة والمكانيَّة والمجتمعيَّة، فإنَّ هذا يدفع أتباع كلّ جماعةٍ ليُشكّلوا أمّةً قائمةً بذاتها على حساب مفهوم الأمّة – الوطن، وليُشكّلوا أمّةً محصّنةً بالمشتركات الفكريَّة المستمدَّة من مرجعيَّةٍ واحدةٍ ثابتةٍ.
- يُفرِز هذا العقلُ الشّموليُّ عدّةَ جماعاتٍ منفصلة ترى كلُّ واحدةٍ منها أنَّها وحدها على صواب وتملك الحقيقة المبرمة الّتي يفتقدها سواها، ومن ثَمَّ نكون إزاء جماعاتٍ بعضها يطعن في بعضها الآخر، وإزاء مجموعة فرَقٍ كلٌّ منها يعتقد أنَّه يحمل شعلة الهداية والكمال المعرفيّ ورواية الحقّ المبين في مقابل الباطل الصّريح لدى الآخرين: سواء أكانوا أحزابًا أم طوائف دينيَّةً أم أفرادًا. وعليه، كيف يكون ثمَّة مصير وطنيّ مشترك يجمع معًا "ذوي الحقّ المبين" و"ذوي الباطل الصَّريح"؟! وأيُّ درب سيجمع خطواتهما معًا نحو مستقبلٍ واحدٍ؟!
- بسبب اعتقاد كلّ جماعة أنَّها تمتلك الحقيقة الكاملة بوحيٍ من العقليَّة الشّموليَّة، ينشأ من ذلك سلطاتٌ قضائيَّةٌ بديلةٌ من السّلطة القضائيَّة الوطنيَّة الّتي لا تحتكم إلى أيّ من المرجعيّات العقديَّة الّتي تدين بها كلّ جماعةٍ، ولا سيّما في مجال قانون الأحوال الشَّخصيَّة، وهو ما يُكرّس تعدّد قوانين الأحوال الشَّخصيَّة الخاصَّة بكلّ جماعةٍ؛ ومن ثمَّ يغيب مبدأ التَّساوي في الحقوق والواجبات بين المواطنين نتيجة اختلاف نظرة كلّ مرجعيَّة من المرجعيّات العقديَّة إلى منظومة الحقوق والواجبات، وهو ما يسهم في تعطيل أحد أبعاد المواطنة الأساسيَّة، أي البعد القانونيّ الحقوقيّ؛ وهذا هو السّائد حاليًّا في لبنان.
- إنَّ العقل الشّموليّ، ونتيجة ما يتميَّز به من ميزَتَي "التَّبشير" "والانغلاق في وجه خطاب الآخر" من شأنه فرضُ حالةٍ من التَّعبئة العامَّة لدى أفراد كلّ جماعةٍ في سبيل "الدّفاع عن حياضهم العقديَّة والمعرفيَّة في وجه الآخر". ولعلَّ الأمر يكون أكثر خطورة في لبنان البلد ذي التَّنوّع الطّائفيّ والتَّعدّد المذهبيّ والحزبيّ في ظلّ نظام حكمٍ طائفيّ تُسيّره الطّوائف الكبرى؛ ولذلك فإنَّ الانتقال من ضفَّة جماعةٍ عقديَّة إلى ضفَّة جماعة أخرى (سواء أكانت طائفةً دينيَّة أم حزبًا طائفيًّا) قد يفتح نافذةً على الإخلال بقواعد السّلطة واللّعبة السّياسيَّة النّافذة المرتكزة إلى أحجام الطّوائف العدديَّة.
- تأسيسًا على النَّتيجة السّابقة، فقد لا تتفاجأ إن رأيْتَ هذه الجماعة ترفع صرخة الاعتراض في وجه "التَّبشير" الّذي تمارسه الجماعات الأخرى؛ وهذا من شأنه أن يضرب بعدًا آخر من أبعاد المواطنة المرتبط بالبعد الثّقافيّ وحرّيّة المعتقد والتَّعبير، وقد يضرب أيضًا البعدين السّياسيّ والقانونيّ نتيجة

النّظام اللّبنانيّ ومحكّاته الطائفيّة سواء في مجال التّوظيف أم في مجال التّمكين العادل من المشاركة في تشكيل السّلطة السّياسيَّة.

- تبيان أن العقل الشّموليّ – بسبب الفجوات غير المسوّغة منطقيًّا الّتي تتخلّله وبسبب طبيعته السّلطويَّة المتعالية على الإرادة الفرديَّة – قابلٌ للاستثمار والاستغلال من لدن السّلطة النّافذة خارج إطار روح العمل المؤسّساتيّ الّذي ينظم آليّات عمل الدّول المعاصرة.
- تبيان أنّ العقل الشّموليّ – بسبب طبيعته الماضويَّة المرتكزة على نموذجيَّة المثال التّأسيسيّ الأوّل الثّابت غير المتحوّل (أمسِ، هناك) بفعل العوامل المستجدّة بمرور الزّمن (الآن، هنا) – يُكرّس داخل الوطن الواحد (في لبنان كما في البلدان العربيَّة الأخرى) ثنائيّاتٍ صراعيَّةً بين الهُويّة النّهائيَّة المغلقة والهُويّات المتحوّلة المتغيّرة، بين السَّلفيَّة الماضويَّة والتّيّارات الفكريَّة المعاصرة، بين سلطة النّموذج وحداثة التّجريب، بين دفء الجمود وبرد الحركة، بين الرّكود والمغامرة، بين التّكرار والابتكار. مع ما يتضمَّنه ذلك من نقل الصّراعات الأولى الّتي يزخر بها الموروث الماضي من جيلٍ إلى آخر، وهو من شأنه أن يُضعِف حضور البعد الوجدانيّ والثّقافيّ من ضمن أبعاد المواطنة لدى أتباع كلّ جماعةٍ عقديَّة.
- تأسيسًا على النَّتيجة السّابقة، يتبيَّن أنَّ العقل الشّموليّ يُولّد ردّات فعل عنيفة تجاه تيّارات الحداثة وما بعد الحداثة على المستوى الثّقافيّ والفكريّ والاجتماعيّ، إلّا أنَّه يجد نفسه عاجزًا إزاءها في دفع أتباعه إلى رفض منجزاتها على المستوى التّقنيّ والرّقميّ؛ فيُذعن آنذاك لسلطة الآلة دون سلطة العقل الّذي أنجز تلك الآلة، وهو ما قد يُولّد – لدى المواطن العربيّ عمومًا – نوعًا من الإحساس بالاغتراب عن روح العصر على المستوى المعرفيّ والثّقافيّ. وهذا بدوره قد يُشعل جذوة صراعٍ آخر بين الأصالة والحداثة، بين التّراث والمعاصرة سواء في لبنان أم في عموم البلدان العربيَّة.

أمّا بالنّسبة إلى الكلام على تعزيز مهارة التَّفكير النّاقد لدى المتعلّمين، فإنَّ الباحث يرى في تلك المهارة مدخلًا أساسيًّا وفاعلًا إلى التَّربية على المواطنة، أو ما يمكن تسميته "المواطنة المدنيَّة" الّتي تُعد الوجه النَّقيض لدولة "ما قبل المواطنة" الّتي يحكمها قانون تُشرّعه العقليَّة الشّموليَّة بدافعٍ قوميّ أو عرقيّ أو دينيّ، والّتي تتقلَّص فيها العدالة السّياسيَّة والاجتماعيَّة أمام القانون. إذ يمكن التَّفكير النّاقد:

- أن يُعزّز لدى المتعلّمين روح النَّقد والمساءلة والمراجعة والتَّمحيص، وهي مهارات أساسيَّة متى أعملها الفرد وأخضع لها خياراته الشَّخصيَّة والوطنيَّة لم يقع ضحيَّةً في الأفخاخ الَّتي تنصبها المؤسّسات أو السّلطات البديلة من المؤسّسات الرّسميَّة من قبيل غوايات "القرار الحزبيّ"، و"سلطة الأكثريَّة الفكريَّة"، و"إجماع الجماعة"، و"التَّسليم العقديّ للقرار الأبويّ"...
- أن يُحرّر قرار المواطن من أيّ تبعيَّة عمياء في أثناء مشاركته في إعادة تكوين السّلطة السّياسيَّة في لبنان.
- أن يُساعد المواطن اللّبنانيّ على أن يتجاوز "خطوط التّماس" الثّقافيَّة والفكريَّة والاجتماعيَّة الَّتي تنصبها الجماعات العقديَّة الأولى كلٌّ منها حول نفسها، وذلك في مسعى منه إلى التَّحرّر من عقدة "الخوف من الآخر"، وعقدة "ازدراء خطاب الآخر وتهميشه".
- أن يُمكّن المواطن من التَّمسّك بالتّراث على أسسٍ عقلانيَّة، فينتقي منه ما يصبّ في تعزيز روح المعاصرة لديه، وما يُعينه على عدم التَّصادم بزمنه الرّاهن (هنا، الآن)، وما يجعله يُعيد تصحيح حركة الزَّمن بالانطلاق باتجاه المستقبل بدلًا من الارتداد حصرًا باتجاه الماضي.
- أن يُعين المواطنين على تخطّي الانفعالات العصبيَّة والانتماءات الغرائزيَّة المتوارثة، ويفتح نافذة على إعادة التَّفكير بوعيٍ في صنع هُويَّةٍ مفتوحةٍ حرّةٍ، بعيدًا من الهوّيات المغلقة المتصارعة الَّتي يحكمها اللّاوعي.
- أن يُعزّز لدى المواطن القدرة على تقليص سلطة العقل الشّموليّ، والحدّ من سطوته، من أجل التَّمهيد للانطلاق نحو بناء دولة القانون والعدالة الَّتي ينفكّ فيها العقل الكليّ عن ممارسة السّلطة الَّتي تُرجّح كفّة هذه الجماعة على حساب مصلحة الجماعات الأخرى، وهو ما يُعطّل فاعليَّة أهمّ أبعاد المواطنة من اجتماعيَّة وسياسيَّة وثقافيَّة.

فهرس المراجع المعتمدة في هذه الدّراسة:

أوّلًا: المراجع العربيَّة:

1-أبو المجد، عبد الجليل. مفهوم المواطنة في الفكر العربي الإسلامي. المغرب، أفريقيا الشّرق للنّشر، ط1، 2010.

2-بدوي زكي، أحمد. معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية. بيروت، مكتبة لبنان، ط1، 1982.

3-جميل، عصام زكريّا. المنطق والتَّفكير النّاقد. عمّان – الأردن، دار المسيرة للنَّشر والتَّوزيع، ط1، 2012.

4-حنين، سامح فوزي. المواطنة والإعلام التَّنمويّ. مصر، مطبعة سيوبرس – الهيئة القبطيَّة الإنجيليَّة للخدمات الاجتماعيَّة، لا. ط، 2009.

5-صموئيل، نبيل؛ عياد، هاني. المواطنة (التَّحدّيات والطّموحات في الدّولة الحديثة). مصر، المكتبة الأكاديميَّة، ط1، 2008.

6-غيث، محمَّد عاطف. معجم علم الاجتماع. الإسكندريَّة – مصر، دار المعرفة الجامعيَّة، لا. ط، 1995.

7-ولد ديب، سيدي محمّد. الدّولة وإشكالية المواطنة. عمّان، دار كنوز المعرفة للنَّشر والتَّوزيع، ط1، 2010.

8-لجنة التَّربية على المواطنيَّة، الإطار المرجعيّ للتَّربية على المواطنيَّة، بيروت، المركز التّربويّ للبحوث والإنماء، ط1، 2021.

9- الهيلات، مصطفى قسيم. كيف تكون مفكّرًا ناقدًا لامعًا. الأردن، مركز ديبونو للنّشر والتّوزيع والطّباعة، ط1، 2013.

ثانيًا: المراجع المعرَّبة:

1- براون، إم. نيل؛ كيلي، ستيوارت إم. توجيه الأسئلة الصّحيحة (دليل للتّفكير النّاقد). المملكة العربيَّة السّعوديَّة، مكتبة جرير، ط1، 2014، ص2.

2- فروم، إريك. المجتمع السّويّ. ترجمة: محمود منقذ الهاشميّ. سوريا، دار الحوار للنّشر والتّوزيع، ط1، 2015.

3- فَشِرْ، آلِك. التّفكير النّاقد. تعريب: ياسر العَيْتي. الرّياض – المملكة العربيَّة السّعوديَّة، دار السّيّد للنّشر، ط1، 2009.

4- ناسيش، جيرالد. تطبيق التّفكير الشّامل. ترجمة: راتب جليل صويص. بيروت – لبنان، الدّار العربيَّة للعلوم، ط1، 2006.

ثالثًا: المراجع الأجنبيَّة:

1- Fromm, E. Man for Himself. London, Routledge & Kegan Paul, 1987.

2- Whitehead. A. N. The Function of Reason. Boston, Beacon Press, 1967.